

السيدات والسادة المحترمون:

بداية نتوجه بجزيل الشكر الى الذين نظموا هذا المؤتمر واتاحوا لنا المجال للتحدث عن معاناة الشعب الكردي في سورية الذي يزيد تعداده عن 2.5 مليون نسمة محروم من حقوقه الاساسية، حيث تطبق بحقه اجراءات وقوانين مخالفة لمبادئ حقوق الانسان والمواثيق الدولية. ونظرا لضيق الوقت المتاح لنا لن نقف على كل تلك القوانين والاجراءات التمييزية المجحفة بحقه، وانما فقط سنقف على حالتين بارزتين.

اولا- قانون الاحصاء الاستثنائي الصادر بتاريخ 23.08.1962 بموجب المرسوم التشريعي رقم (93)، والذي طبق بتاريخ 05.10.1962 في محافظة الحسكة ذات الاغلبية الكردية. بموجب هذا الاحصاء الاستثنائي تم تجريد اكثر من 120 الف مواطن كردي من جنسيتهم السورية. وبذلك حرّموا من كافة حقوقهم المدنية والسياسية، فلا يحق لهم تملك العقارات، ولا يحق لهم ممارسة بعض المهن الحرة مثل الطب والمحاماة التي يشترط لممارستها بالجنسية السورية، كما انهم لا يستطيعون السفر الى خارج البلاد، ولا يحق لهم الترشيح او الانتخاب، وغير ذلك من الحقوق الاساسية التي يشترط لممارستها بالجنسية. وتعداد هؤلاء المجردين من الجنسية يصل اليوم الى 250 الف انسان.

ثانيا- اما الحالة الثانية التي تبرز معاناة الشعب الكردي في سورية هو مشروع الحزام العربي الذي بدأ تنفيذه في خريف عام 1973، حيث انتزعت الاراضي الزراعية من المواطنين الاكراد في محافظة الحسكة وتم توزيعها على فلاحين عرب تم استقدامهم من محافظة الرقة وحلب، فمنحت كل عائلة مساحة 200 دونم وتم توظيف هؤلاء الفلاحين العرب في قرى نموذجية، وحتى عام 1975 تم توزيع 720000 دونم من اخصب الاراضي عليهم، وحرمان الفلاحين الاكراد من ابناء محافظة الحسكة.

لقد ادت السياسة التمييزية للحكومة السورية تجاه المواطنين الاكراد وما يعانونه جراء ذلك، الى حالة من الشعور بالاغتراب والغبن والاحتقان، وقد انفجر ذلك في آذار العام الماضي، حيث عمت المظاهرات السلمية مدة خمسة ايام جميع المناطق الكردية في سورية، بعد ان استغلت السلطات الامنية الفوضى الحاصلة في ملعب القامشلي اثناء مباراة لكرة القدم واطلقت الرصاص الحي على الجمهور الكردي بأمر رسمي من محافظ الحسكة الذي عقد بتاريخ 12 آذار اجتماعا للجنة الامنية في المحافظة وامر باطلاق الرصاص الحي على المواطنين واعتقال من يتراوح عمرهم ما بين 10 سنوات و 60 سنة، فقتل اكثر من ثلاثين شخصا وجرح اكثر من 200 واعتقل بشكل عشوائي حوالي 3000 مواطنا كرديا مازال اكثر من 100 منهم معتقلون رغم مرور اكثر من عام على اعتقالهم، والجدير بالذكر ان المعتقلين الاكراد تعرضوا للتعذيب الشديد الذي ادى الى وفاة بعضهم، كما وتم فصل العديد من الطلاب الاكراد من الجامعة ومن السكن الجامعي في جامعة دمشق على خلفية تلك الاحداث المؤسفة.

السيدات والسادة المحترمون:

هذه بعض مظاهر السياسة التمييزية ومعاناة الشعب الكردي في سورية الذي ينتظر الدعم والمساندة منكم لرفع الظلم عنه والتمتع بحقوقه وحياته الانسانية الاساسية بموجب القوانين والمواثيق الدولية، واننا نطالب الحكومة السورية بما يلي:

- 1- رفع حالة الطوارئ والغاء الاحكام العرفية، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين في السجون السورية و منهم المعتقلون الاكراد -
- 2- تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في احداث آذار الدامية ومحاكمة المسؤولين عنها.
- 3- اعادة الجنسية الى الاكراد المجردين منها.

4- تعويض الفلاحين الاكراد عن اراضيهم التي انتزعت منهم في محافظة الحسكة نتيجة مشروع الحزام العربي -

5- الاعتراف بوجود الشعب الكردي في سورية وتثبيت ذلك الاعتراف في الدستور، ليتمتع بحقوقه الثقافية والاجتماعية والسياسية والمدنية.

و شكرا لاصغانتكم